الأنباء
السبت 16 اغسطس 2014

كيري: القرار يمهد الطريق لانتقال تاريخي وسلمي للسلطة.. وأوباما يعلن "كسر حصار" جبل سنجار

المالكي يتنحى.. والعبادي يدعو للوحدة في مواجهة التحديات الخطيرة

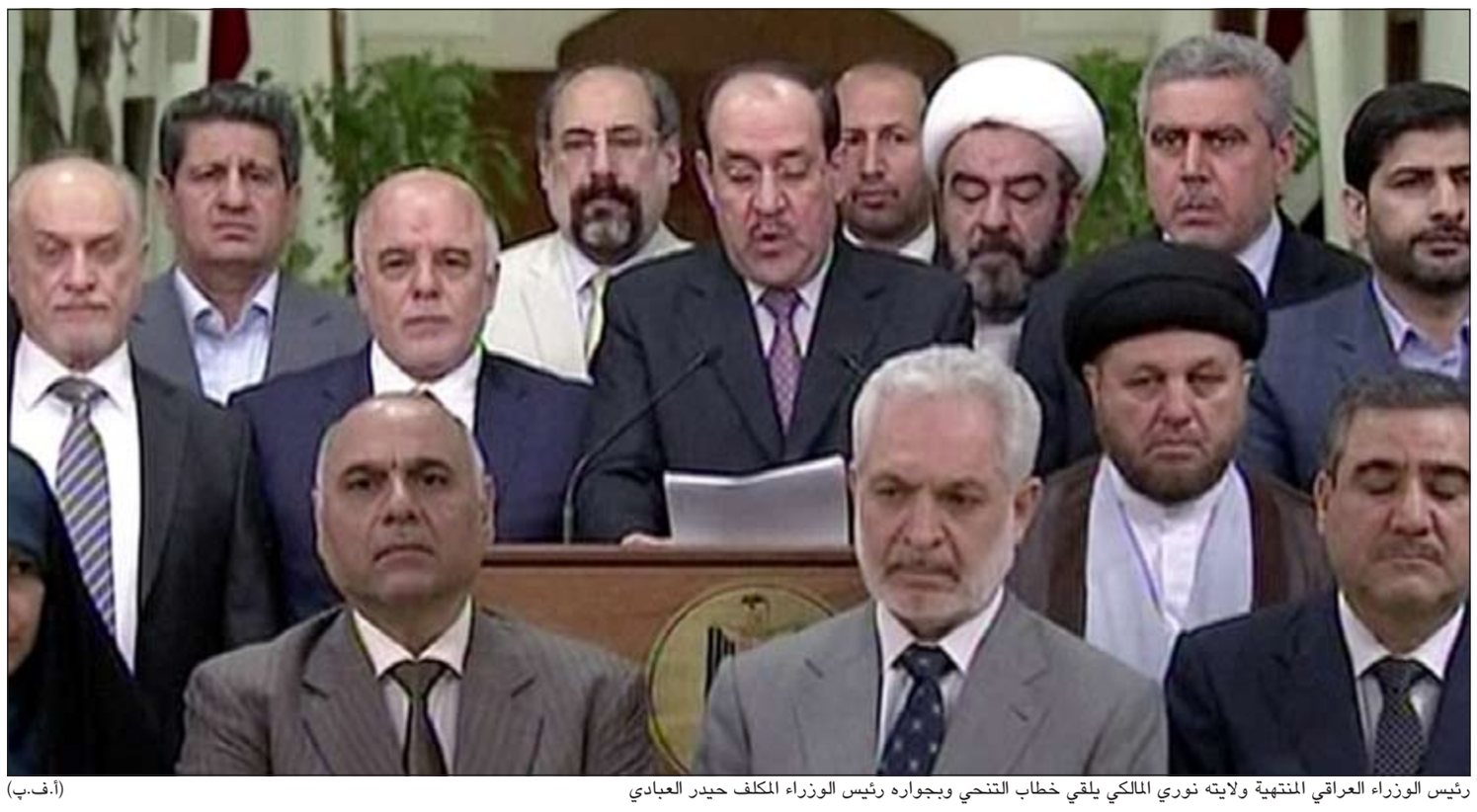
رئيس الوزراء العراقي المنتهية ولايته نوري المالكي يلقي خطاب التنحي وبجواره رئيس الوزراء المكلف حيدر العبادي (أ.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: منهيا 8 أعوام من حكمه، أعلن رئيس الوزراء العراقي المنتهية ولايته نوري المالكي تنحيه عن السلطة لصالح رئيس الوزراء المكلف حيدر العبادي، بينما تراجعت حدة الأزمة الإنسانية في شمال البلاد مع إعلان واشنطن انها «كسرت حصار المتطرفين الإسلاميين» لآلاف الايزيديين.

وقال المالكي مساء امس الأول في خطاب متلفز ألقاه وقد وقف الى جانبه العبادي، «أعلن اليوم، لتسهيل سير العملية السياسية وتشكيل الحكومة الجديدة، سحب ترشيحي لصالح الأخ د.حيدر العبادي وكل ما يترتب على ذلك حفاظا على المصالح العليا للبلاد».

وأضاف في كلمته التي استهلها باستعراض مسهب لـ «إنجازاته» على رأس الحكومة خلال ولايتين متتاليتين «لقد تعرضت شخصيا لهجمة ظالمة (...) حتى اتهمت بالتشبث بالسلطة مع انه كان دفاعا عن الوطن وحرمة الدستور والاستحقاقات الانتخابية، والدفاع عن الحق لا يعني بأي حال من الأحوال تمسكا بالسلطة، ولم ألجأ إلا للمحكمة الاتحادية، وتعهدت بقبول قرارها».

وإذ أكد المالكي انه لم يساوره «الشك لحظة واحدة في حق ائتلاف دولة القانون ومرشحها دستوريا في تشكيل الحكومة الجديدة»، قال «لا أريد أي منصب وان منصبي ثقتكم بي وهو منصب لا أرقى ولا أشرف منه»، مشددا على أن قراره التنحي عن تولي رئاسة الوزراء لولاية ثالثة هو رفضه لأن يكون «سببا في سفك قطرة دم واحدة، وان كان فيها جور علي».

السيستاني يدعو إلى معاونة رئيس الوزراء الجديد في تشكيل حكومة "قوية ذات كفاءة"

وكان التحالف الوطني الشيعي قام بتسمية العبادي الذي ينتمي الى ائتلاف دولة القانون الذي يقوده المالكي، الأمر الذي عارضه المالكي في بداية الأمر واعتبره مؤامرة.

وقدم رئيس الوزراء المنتهية ولايته دعوى في المحكمة الاتحادية ضد الرئيس العراقي فؤاد معصوم الذي رفض اعتبار ائتلاف دولة القانون الكتلة الكبرى في البرلمان.

وفقد المالكي أثر تمسكه بالسلطة، اقرب الحلفاء وينتمي بعضهم إلى ائتلافه الحاكم، اثر الضغوطات الداخلية والخارجية الرافضة التجديد له لولاية ثالثة.

وينتمي حيدر العبادي الذي كلفه الرئيس العراقي وحظي بمباركة كل الأطراف السياسية الشيعية والسنية والكردية فضلا عن الترحيب الدولي، إلى حزب الدعوة الإسلامية وهو أبرز مكونات ائتلاف دولة القانون بزعامة المالكي.

من جانبه، دعا رئيس الوزراء العراقي الجديد حيدر العبادي العراقيين إلى الوحدة في مواجهة التحديات، وأشاد وزير الخارجية الأميركي جون كيري بتنحي المالكي عن الترشح لولاية ثالثة وقال في بيان بثت شبكة «سي إن إن» الأميركية مقتطفات منه أمس «إن هذا القرار البارز يمهد الطريق لانتقال تاريخي وسلمي للسلطة في العراق».

ودعا كيري في بيانه العبادي والقادة العراقيين إلى التحرك بسرعة لإكمال هذه العملية الأساسية لتوحيد العراق وتضافر جهود المجتمعات المختلفة ضد الخطر المشترك الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش». الخطيرة محذرا من أن الطريق «لن يكون سهلا ولا معبدا بالورود»، وفي صفحته على موقع فيسبوك قال العبادي «لن أقدم لكم وعودا غير واقعية» ودعا العراقيين إلى التكاتف والتعاون من أجل صالح العراق الذي يواجه حربا أهلية طائفية.

في غضون ذلك، طالب المرجع الشيعي الأعلى في العراق، علي السيستاني، جميع الكتل السياسية في البلاد إلى التعاون مع رئيس الوزراء المكلف حيدر العبادي في تشكيل «حكومة قوية وذات كفاءة».

وفي خطبة الجمعة، التي ألقاها أمس نيابة عنه ممثله، أحمد الصافي، في أحد المراقد الشيعية بكربلاء (جنوب)، أشار السيستاني إلى ضرورة رفع العلم العراقي وحده فوق المؤسسات العسكرية التابعة للجيش العراقي، وتجنب رفع أي صور أو أعلام أخرى.

واعتبر ممثل السيستاني ان إنجاز الاستحقاقات الدستورية للرئاسات الثلاث (البرلمان، الجمهورية، الحكومة) «فرصة إيجابية نادرة»، داعيا مجلس النواب (البرلمان) إلى «الإسراع في تنفيذ خطط شاملة لمعالجة ملف النازحين لتخفيف معاناتهم»

وسارعت الولايات المتحدة والأمم المتحدة الى الترحيب بتنحي المالكي.

وقالت مستشارة الرئيس باراك أوباما لشؤون الأمن القومي سوزان رايس ان تنحي المالكي «خطوة كبرى إلى الأمام (...) هذا أمر مشجع ونحن نأمل أن يضع العراق على طريق جديد وان يوحد شعبه في مواجهة التهديد المتمثل في تنظيم الدولة الإسلامية»، مذكرة بأن العبادي تلقى رسائل دعم «من العالم أجمع».

بدوره، وصف مبعوث الأمم المتحدة إلى العراق نيكولاي ملادينوف تنحي المالكي بـ «الخطوة التاريخية»، مؤكدا أن قراره «السماح بتشكيل حكومة جديدة من دون مزيد من التأخير يثبت انه رجل دولة ويبرهن عن التزامه بالعملية الديموقراطية وبالدستور».

وعلى الصعيد الأمني، أعلن الرئيس الأميركي باراك أوباما أن الغارات الجوية الأميركية على مواقع «لتنظيم الدولة الإسلامية » تمكنت من كسر الحصار المفروض على جبل سنجار شمال العراق حيث لجأ آلاف الايزيديين، مؤكدا انه سيتم سحب الجنود الأميركيين الذين أرسلوا إلى المنطقة في مهام استطلاعية.

إلا أن الرئيس الأميركي اكد أن الغارات الجوية الأميركية ضد مقاتلي تنظيم «الدولة الإسلامية» ستتواصل إذا ما هدد هؤلاء الموظفون الأميركيون والمنشآت الأميركية في المنطقة بما في ذلك مدينة اربيل عاصمة إقليم كردستان.

وصرح للصحافيين في مارتاس فينيارد في ماساشوستس، حيث يقضي إجازته بأن «الخلاصة هي أن الوضع في الجبل تحسن بشكل كبير، ويجب أن يفخر الأميركيون بشدة بجهودهم لأنه بمهارة وحرفية جيشنا، وسخاء شعبنا تمكنا من كسر حصار تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على جبل سنجار».

وأضاف «لقد ساعدنا في إنقاذ حياة العديد من الأبرياء. وبفضل هذه الجهود، لا نتوقع القيام بعملية إضافية لإجلاء الناس من الجبل، ومن غير المرجح أن نحتاج إلى مواصلة عمليات إسقاط المساعدات الإنسانية من الجو على الجبل».

واثر تصريح أوباما أعلنت وزارة الدفاع الأميركية انه يوجد في جبل سنجار في شمال العراق حاليا ما بين 4 آلاف و5 آلاف ايزيدي.

ومساء أمس الأول أعلنت واشنطن أن مقاتلات وطائرات من دون طيار تابعة للجيش الأميركي دمرت في شمال العراق عربتين مسلحتين وثالثة مصفحة تابعة لتنظيم «الدولة الإسلامية».

وفي نيويورك يصوت مجلس الأمن الدولي على عقوبات تهدف إلى قطع الإمدادات البشرية والتموينية والمالية على المتطرفين في العراق وسورية.

وقد يشكل مشروع القرار الذي تقدمت به بريطانيا أشد إجراء يتخذه مجلس الأمن ضد المسلحين المتطرفين الذين يسيطرون على مناطق واسعة في العراق وسورية.

تجدد القصف الصاروخي لمحيط مطار طرابلس ومفتي ليبيا يتهم البرلمان بـ «استعداء الأمم»

طرابلس ـ الأناضول، أ.ش.أ: تجدد القصف الصاروخي لمحيط مطار طرابلس الدولي والمناطق المحيطة به امس، وسقوط عدد من الصواريخ على المطار وحديقة الأحياء البرية، وهو طريق جانبي متفرع من طريق المطار.

ويتعرض مطار طرابلس الدولي والمناطق المحيطة به منذ 13 يوليو الماضي، إلى اشتباكات مسلحة عنيفة بين ثوار الزنتان الذين يسيطرون عليه وقوات غرفة عمليات ثوار ليبيا وبعض من ثوار مصراتة ومدن الغرب الليبي.

الى ذلك، اتهم مفتي الديار الليبية، الشيخ الصادق الغرياني، مجلس النواب الليبي (البرلمان)، بـ «استعداء الأمم ضد ليبيا»، تعليقا على تصويته لصالح المطالبة بالتدخل الدولي لحماية المدنيين في البلاد.وقال الغرياني في مقال له مساء امس الأول نشر بموقعه الرسمي تحت عنوان «قرار البرلمان بالتدخل الأجنبي»، إن «الثورة المضادة جرجرت البرلمان الوليد إلى السعي الآثم لاستعداء الأمم علينا». وأضاف المفتي «ما كنا نحب له (مجلس النواب) أن يبدأ هذه البداية المحزنة المتسمة بالتهور والانقسام وعدم المسؤولية وبالاستخفاف المتعمد بالتقيد بالإعلان الدستوري والإجراءات القانونية المنظمة للتسليم والتسلم ». وأشار المفتي إلى أن انعقاد مجلس النواب في مدينة طبرق (شرق) أمر «استنكرته الاحتجاجات الشعبية الغاضبة التي عبرت عن استيائها الجمعة الماضية من انعقاده بهذه الصورة وعدته خذلانا للقاعدة الشعبية التي انتخبته مما دعا العديد من المدن إلى إصدار بيانات بالتبرؤ من ممثليها الذين انضموا إلى جلساته»، وكان مفتي الديار الليبية قد أصدر تصريحات سابقة، أعلن فيها عدم شرعية انعقاد جلسات مجلس النواب في مدينة طبرق قبل أن يتسلموا السلطة من رئيس المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته في مدينة طرابلس. وبحسب مفتي الديار الليبية، فإن «الحكومة الليبية شرعت منذ زمن علي زيدان (رئيس الوزراء السابق) واستمرت بطريقة مستهجنة تستجدي دول العالم لتدخل بجيوشها إلى ليبيا». وتابع: تدخل الجيوش الأجنبية الذي اتفق أهل ليبيا في أحلك ظروفهم أيام حرب التحرير الأولى على استنكاره وعده خيانة للوطن ولم يجرؤ عليه حتى القذافي على سوء حاله وفساد أمره، هاهي الحكومة مستميتة في طلبه والإلحاح عليه، واصفا طلب ذلك بأنه «حماقة غير مسبوقة». وكان 111 نائبا ليبيا من أصل 124، صوتوا في جلسة مجلس النواب يوم الأربعاء، لصالح المطالبة بـ «التدخل الدولي العاجل لحماية المدنيين ومؤسسات الدولة»، و«تفويض مكتب رئاسة البرلمان باتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ القرار».

كوردسمان: «داعش» ستستمر في العراق مادامت موجودة في سورية

واشنطن ـ أحمد عبدالله

قال الباحث الرئيسي في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية آنتوني كوردسمان ان افتراض ان إدارة الرئيس باراك أوباما لم تتخذ رد فعل فوريا يتلاءم مع التهديد الذي تمثله داعش في العراق وسورية هو افتراض غير دقيق بصفة مطلقة.

وأوضح كوردسمان الذي سبق ان عمل مساعدا لوزير الدفاع وديبلوماسيا في الخارجية قبل ان يصبح احد اهم إستراتيجيي الإدارات الأميركية المتعاقبة، لاسيما فيما يتصل بالشرق الأوسط انه في حالة العراق فإن ردة الفعل الأميركية التي اتسمت بالتقدم الحذر كانت مفهومة تماما وانه يتوقع ان تتطور تلك السياسة الى إستراتيجية مرنة تزيد من الدور الأميركي بزيادة التهديد وتحجم منه مع تراجعه.

وتابع كوردسمان في ندوة عقدها المركز حول الوضع في العراق «لا يمكن في تقديري معالجة الوضع في العراق دون النظر الى سورية.

لقد سمعنا اليوم عن ان البنتاغون ألغى عمليات التدخل الجوي لإنقاذ المدنيين المحاصرين في سنجار وهذا يدلل على ما أشرت إليه توا حول مرونة ردة الفعل. ولكن في سورية لم يكن هناك أي ردة فعل بالمرة.

وعلى أي حال وبصرف النظر عما حدث في السابق فإن من الصعب الآن تصور ترك شرق سورية لسيطرة داعش ومواجهتها في العراق وحده. ان تلك المواجهة ستصبح بلا معنى إذا وضعنا الحدود التي أزالتها داعش نفسها في وجه أي عملية أكثر شمولا. فما سيحدث هو ان داعش ستفر من العراق الى سورية لتعود بعد ذلك الى العراق».

وأشار كوردسمان الى أهمية اعتماد أي جهد أميركي لمواجهة داعش على ما اسماه بالبديل السني في العراق.

وأوضح ذلك بقوله: «لن نتمكن نحن وحلفاؤنا في الخليج من مواجهة داعش إلا بوجود بديل سني عارض بسبب رفض مفهوم لسياسات نوري المالكي وليس لأسباب أيديولوجية على نحو ما تفعل داعش. وواقع الحال هو ان داعش هي أكثر خصوم نفسها ضراوة. انها متشددة الى حد يحول دون توحيد من تحكمهم او تطبيق صيغة مقبولة لحكمهم. إلا ان من الصعب الرهان على كون داعش خصم نفسها. فالمنظمة تبدي الآن طبقا لآخر التقارير قدرة على التأقلم وعلى تخفيف قبضتها للتعايش مع الاعتبارات المحلية».

وقال كوردسمان انه لا يشارك الإعلام في شعوره بالارتياح «المبالغ فيه» مع اختيار رئيس جديد للوزراء في العراق.

وشرح ذلك بقوله: «سيظل المالكي في اغلب الظن قوة فاعلة ومعرقلة اذ انه متعايش مع صورة غير حقيقية للدمار الذي تسبب فيه والإفساد الذي نشره في أروقة الحكم في العراق. انه سيبقى وعلى الجميع إدراج ذلك في حساباتهم وتشكيل موانع موضوعية تحول دون تكرار ما أسميه ظاهرة المالكي مرة أخرى».

مقتل 10 متمردين في هجومين على قاعدتين جويتين

باكستان: المعارضان عمران خان والقادري يقودان مظاهرات تطالب باستقالة الحكومة

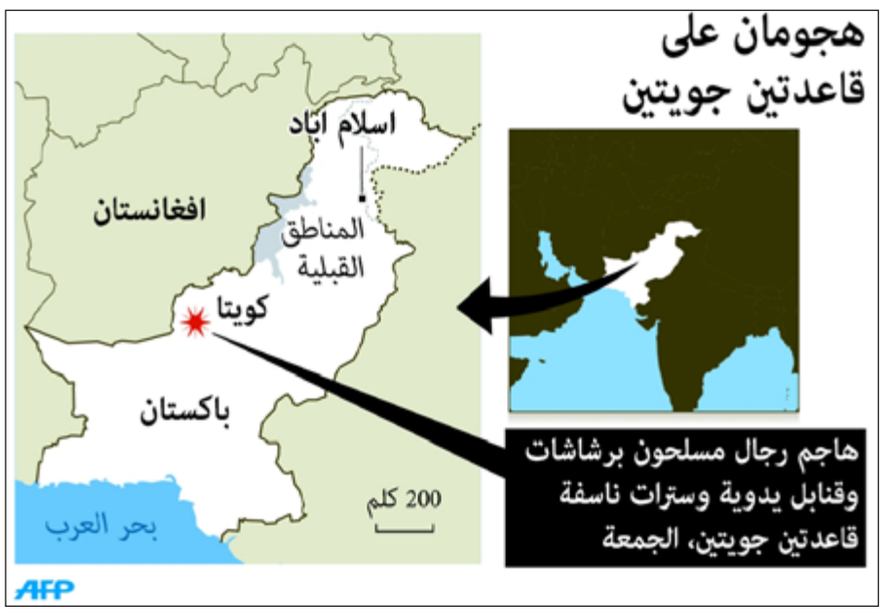

اسلام اباد ـ وكالات: شهدت شوارع العاصمة الباكستانية امس مسيرات حاشدة دعا اليها حزبا «حركة إنصاف» و«حركة عوامي» المعارضان احتجاجا على ما وصفاه بالتزوير الذي شاب الانتخابات العامة العام الماضي وللمطالبة بإصلاحات انتخابية وإدارية واستقالة الحكومة.

وذكرت وسائل الاعلام الملحية أن رئيس «حركة انصاف» عمران خان يقود ما أسماه «بمسيرة الاستقلال» متجها بها من مدينة «لاهور» عاصمة اقليم «البنجاب» شرقي البلاد الى العاصمة بيد أن عددا كبيرا من أنصاره والنشطاء السياسيين احتشدوا بأعداد غفيرة في العاصمة لاستقباله.

وأضافت أن المسيرات المنطلقة من (لاهور) شهدت اشتباكات طفيفة مع أنصار الأحزاب السياسية المتنافسة، مشيرة الى أن الشرطة تسيطر على الوضع.

وكانت محكمة لاهور العليا أصدرت قبل يومين أمرا يحظر تنظيم احتجاجات «غير دستورية» أو اعتصامات في البلاد من قبل الحزبين.

وفي معرض رده على أمر المحكمة، قال عمران خان رئيس الحزب الحاكم في اقليم «خيبر بختون خوا» شمالي باكستان في مؤتمر صحافي: إن «مسيرة الاستقلال تتفق مع الدستور وأنها سلمية»، مؤكدا موقفه من اجراء المسيرة بغض النظر عن أوامر المحكمة.

وسمحت الحكومة للمتظاهرين من كلا الحزبين بالزحف الى اسلام اباد محذرة في الوقت نفسه من مغبة الاقتراب من «المنطقة الحمراء» في العاصمة التي تضم البرلمان ومقري اقامة الرئيس ورئيس الوزراء والسفارات الاجنبية. وفرضت قوات الأمن طوقا أمنيا على المنطقة الحمراء ووضع رجال الأمن في أقصى درجات التأهب تحسبا لوقوع أعمال شغب.

وقال عمران خان صباح امس من مدينة غوجرانوالا القريبة من لاهور، ان «الملكية تشرف على نهايتها» متهما خصمه بالتصرف كالطبقة الارستقراطية الإقطاعية التي تسيطر على قطاعات كبيرة من الاقتصاد.

ودعي موظفو السفارات والامم المتحدة امس الى البقاء في منازلهم خشية ان تتحول التظاهرات الى مواجهات دامية بين المتظاهرين وقوات الامن. وتشكل نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في مايو 2013 وادت الى تولي نواز شريف الحكم للمرة الثالثة في تاريخ البلاد، اكبر خلاف بين الحزبين والحكومة. وينتقد حزب العدالة الذي يقوده عمران خان الذي حل في المرتبة الثالثة في ذلك الاقتراع، عمليات تزوير مكثفة قال انها حصلت خلال الانتخابات.

من جانبه، قاطع محمد طاهر القادري الكندي الباكستاني وحزبه الحركة الشعبية في باكستان الانتخابات بعد ان قاد اعتصاما حاشدا في قلب اسلام اباد مطالبا بإصلاحات انتخابية. وكرر القادري وهو دكتور في العلوم الاسلامية خلال الايام الاخيرة انه يناضل من اجل باكستان «ديموقراطية معتدلة وتقدمية» لكن «ثورته» الى جانب عمران خان تثير شكوكا. واتهم الرجلان بانهما يلعبان لعبة الجيش، او على الاقل قسم من اجهزة الاستخبارات النافذة في هذا البلد المعتاد على الانقلابات.

الى ذلك، اعلنت قوات الامن الباكستانية انها صدت امس هجومين على قاعدتين جويتين في جنوب غرب البلاد ما اسفر عن مقتل 10متمردين على الاقل. وهاجم رجال مسلحون برشاشات وقنابل يدوية وسترات ناسفة ليلا قاعدة سامونغلي الجوية ثم قاعدة خالد في كويتا عاصمة ولاية بلوشستان. وقال الكولونيل مقبول احمد المكلف العمليات لوكالة فرانس برس «انتهت العمليات في القاعدتين، قتل 10 متمردين خمسة في سامونغلي وخمسة في خالد». وقال المسؤول العسكري ان المتمردين اقتربوا بشاحنتهم من قاعدة سامونغلي قبل ان يفتحوا النار.

وبعد تبادل اطلاق النار فجر المتمردون ستراتهم الناسفة كما قال المسؤول، موضحا انه تم توقيف متمردين مفترضين. واضاف يبدو ان المهاجمين اتوا من اسيا الوسطى.

مقتل 11 مدنيا في دونيتسك واستعادة 3 بلدات من الانفصاليين

دخول آليات عسكرية روسية «لوهانسك» وكييف تفتش قافلة المساعدات المتجهة للشرق

عواصم ـ وكالات: أفاد بيان صادر عن مركز مكافحة الإرهاب في أوكرانيا، بدخول عدد من الدبابات والآليات العسكرية الروسية منطقة «دونيتسك»، شرق البلاد، عن طريق معبر «إزفارينو» المغلق بشكل مؤقت، والذي يقع تحت سيطرة الانفصاليين الموالين لروسيا.

وذكر البيان ان الآليات تحمل لوحات وإشارات روسية، ولم تكن كثيرة العدد، وأنها اتجهت إلى منطقة «لوهانسك».

الى ذلك، أعلنت قوات حرس الحدود الأوكرانية أن جنودها قاموا بتفتيش قافلة المساعدات الإنسانية الروسية المثيرة للجدل والتي توقفت على الحدود الأوكرانية.

ونقلت هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) امس عن المسؤولين الأوكرانيين قولهم «إن أفراد حرس الحدود الأوكرانيين فحصوا شحنة المساعدات الروسية المتجهة للمدن التي يسيطر عليها المتمردون الموالون لروسيا في شرق أوكرانيا».

وتخشى أوكرانيا من أن الحافلة قد تكون تحمل إمدادات عسكرية للمتمردين في شرق أوكرانيا، وخاصة بعد إفادة صحافيين أمس الأول بأنهما شاهدا عربات تابعة للجيش الروسي متجهة للمناطق الأوكرانية التي يسيطر عليها المتمردون، كما قال مسؤولون أمنيون أوكرانيون إنهم رصدوا رتلا من ناقلات الجند المدرعة والشاحنات العسكرية وهي تعبر الحدود نحو شرق أوكرانيا.

وتنفي الحكومة الروسية تسليحها أو تدريبها مباشرة للمتمردين الذين أشعلوا الصراع في أبريل الماضي بسيطرتهم على عدة مدن شرق أوكرانيا، ومع ذلك، تصر أوكرانيا على فحص قافلة المساعدات الإنسانية الروسية.

وقد تفاقم الصراع بين الحكومة الأوكرانية والمتمردين الموالين لروسيا الذي أودى بحياة أكثر من ألفي شخص خلال الأسابيع الأخيرة.

وفي سياق متصل، قتل 11 مدنيا في خلال 24 ساعة في دونيتسك معقل الانفصاليين الموالين لموسكو في شرق أوكرانيا بعد إطلاق نار كثيف من أسلحة ثقيلة حتى في وسط المدينة، كما أفادت بلدية المدينة في بيان.

وأعلنت بلدية دونيتسك في بيان «ان 11 مدنيا قتلوا خلال الـ 24 ساعة الأخيرة وأصيب 8 بجروح».

وأشار المصدر نفسه الى ان المعارك دارت ليلا في منطقتي بتروفسكي (غرب) ولينينسكي (وسط).

وأمس الأول امتدت المعارك خلال النهار الى قلب دونيتسك معقل الانفصاليين التي كانت تعد نحو مليون نسمة قبل بدء الأعمال العسكرية على ما أفاد مراسلو وكالة فرانس برس.

وأصاب إطلاق النار الكثيف من أسلحة ثقيلة مباني عدة منها جامعة ومقر النيابة العامة الذي يحتله المتمردون.